

مهمة ٣ لمقرر مهارات بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٣



المهمة المطلوبة



عرض مشكلة بحثية لدراسة علمية وتوضيح أسلوب صياغتها ومدى نجاح الباحث في عرض مشكلة الدراسة وهل كان موفق في مراعاة اعتبارات اختيار المشكلة البحثية ، ثم يقوم الباحث بصياغة مشكلة دراسية جديدة لمتغيرات من اختياره.

عنوان البحث

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: عرض المشكلة البحثية في الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول مدى كفاية القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في عمليات البورصة لحماية المتعاملين من الأضرار الناشئة عن الإخلالات أو الممارسات غير المشروعة في السوق المالية.

وقد صاغها الباحث في مضمون المقدمة على نحو يُبرز التحدي الأساسي وهو:

"هل تكفي القواعد العامة للمسؤولية المدنية الواردة في النظام المدني لتغطية خصوصية المعاملات في البورصة، أم أن هناك حاجة إلى تنظيم قانوني خاص يراعي طبيعة هذه العمليات وحساسية التعامل فيها؟" إذن، تتلخص المشكلة البحثية في وجود فراغ تشريعي جزئي أو قصور في تطبيق المفاهيم التقليدية للمسؤولية المدنية على واقع معقد تحكمه السرعة الإلكترونية وتعدد الأطراف وتنوع صور الضرر.

ثانياً: أسلوب صياغة المشكلة:

١. التركيز على سؤال محوري:

جاءت المشكلة مصاغة في شكل سؤال رئيسي واضح يتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية مثل:

- ما الأساس النظامي لمسؤولية الوسطاء والمتعاملين في السوق المالية؟
 - كيف يمكن إثبات الضرر وعلاقة السببية في ظل طبيعة السوق المتقلبة؟
 - هل يتطلب نظام السوق المالية أحكاماً خاصة للمسؤولية المدنية تختلف عن القواعد العامة في النظام المدني؟
- هذه الصياغة جيدة من الناحية الأكاديمية لأنها تحوّل الظاهرة إلى تساؤلات قابلة للتحليل والبحث، بدلاً من الاكتفاء بالوصف.

٢. ارتباطها بواقع تطبيقي:

اعتمد الباحث في صياغته على مشكلة واقعية قائمة في التطبيق العملي - وهي صعوبة حماية المستثمرين المتضررين في السوق المالية بسبب تعقيد الإثبات وتداخل الأطراف - ما جعل المشكلة واقعية وليست افتراضية أو نظرية بحتة..

محاضرة

٣. الوضوح والتحديد:

المشكلة جاءت محددة وواضحة، إذ لم يتناول الباحث "المسؤولية بوجه عام" بل حصرها في نطاق عمليات البورصة فقط، وهذا يبرز الوعي بالحدود المنهجية للبحث ويمنع التشتت الموضوعي.

ثالثاً: تقييم مدى نجاح الباحث في عرض المشكلة:

الوضوح والدقة:

كانت المشكلة واضحة في التعبير والمضمون، استخدم الباحث لغة قانونية دقيقة وسؤالاً بحثياً محدداً.

العمق العلمي:

المشكلة عكست وعياً علمياً بطبيعة السوق المالية وتعقيداتها، وأظهرت قدرة الباحث على الربط بين النظرية القانونية والتطبيق العملي.

الواقعية والأصالة:

تناول الباحث مشكلة واقعية حديثة تتعلق بضعف الحماية المدنية للمستثمرين، وهي مشكلة لم تنل حظاً كافياً من الدراسة في الفقه العربي، ما يمنحها أصالة.

الارتباط بالأهداف والمنهج:

المشكلة انسجمت تماماً مع أهداف البحث التي سعت لتقييم الإطار النظامي للمسؤولية وتحليل كفايته، كما تلاءمت مع المنهج الوصفي التحليلي المستخدم.

نقطة الضعف الطفيفة:

لم يصرح الباحث في مقدمة البحث بصيغة لفظية دقيقة لعبارة "مشكلة البحث"، بل تركها ضمن سياق المقدمة. الأفضل أكاديمياً أن تُفصل في فقرة مستقلة بعنوان واضح لتأكيد المنهجية.

رابعاً: مدى توفيق الباحث في مراعاة اعتبارات اختيار المشكلة البحثية:

عند تقييم مدى مراعاة الباحث للاعتبارات العلمية لاختيار المشكلة، نجد أنه كان موفقاً بدرجة عالية، وذلك وفقاً للمعايير التالية:

١. الملاءمة العلمية:

اختار مشكلة تتصل اتصالاً مباشراً بتخصصه القانوني والاقتصادي في آن واحد، مما أكسبها بعداً تكاملياً بين القانون والتمويل.

٢. الأهمية العملية والمجتمعية:

المشكلة تمس حقوق المستثمرين وثقة المتعاملين في السوق المالية، أي أنها ذات أثر مباشر على بيئة الأعمال والتنمية الاقتصادية.

٣. حداثة الموضوع:

البحث يتناول جانباً حديثاً نسبياً من المسؤولية المدنية، في ظل تطور الأدوات المالية والتقنيات الإلكترونية في التداول.

٤. قابلية البحث والتحليل:

المشكلة قابلة للدراسة القانونية والتحليل النظامي؛ لأنها تقوم على نصوص وتشريعات وأحكام يمكن تحليلها وفق منهج علمي واضح.

٤. قابلية الحل والتوصية:

من خلال طرحه للمشكلة، هياً الباحث أرضية لتقديم مقترحات عملية لتطوير القواعد القانونية وتعزيز الحوكمة، وهو ما يعكس فهمه العملي لقيمة البحث التطبيقي.

خامساً: الخلاصة العامة:

يمكن القول إن الباحث كان موفقاً في تحديد وصياغة مشكلة البحث في دراسة "المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"، إذ جاءت المشكلة واضحة، محددة، واقعية، وأصيلة.

كما نجح في ربطها بالأهداف والمنهج والمحتوى العلمي للبحث، بما يحقق الاتساق المنهجي المطلوب في الدراسات الأكاديمية القانونية.

وكان الأجدر به فقط أن يُفرد فقرة مستقلة تحت عنوان "مشكلة الدراسة" بصياغة رسمية لتسهيل تتبعها ضمن هيكل البحث، لكن ذلك لا يقلل من جودة العرض ولا من سلامة اختيار المشكلة ولا من أهميتها العلمية والعملية.

عنوان البحث المقترح لكتابة مشكلة بحثية

"أثر الإفصاح الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في تعزيز المسؤولية المدنية لشركات الوساطة المالية: دراسة قانونية تحليلية مقارنة"

٢. مشكلة البحث:

يشكل قطاع الوساطة المالية أحد الركائز الأساسية في الأسواق المالية الحديثة، إذ يتولى مهمة الربط بين المستثمرين والسوق، ويسهم في تحقيق الكفاءة والشفافية في تداول الأوراق المالية. وتزداد أهمية هذا القطاع مع التحول الرقمي الذي تشهده الأسواق المالية عالمياً، حيث أصبحت أغلب العمليات الاستثمارية تُدار إلكترونياً، وتعتمد على الأنظمة الآلية والتقنيات الذكية في تنفيذ الأوامر وتحليل البيانات وتقديم الاستشارات الاستثمارية. هذا التطور جعل شركات الوساطة المالية لا تؤدي دوراً تقليدياً فحسب، بل أصبحت جهات استشارية وتنظيمية تتعامل مع بيانات دقيقة ذات أثر مباشر على قرارات المستثمرين وثقة المتعاملين في السوق. ومن ثم، فإن أي خلل في أدائها ينعكس سلباً على نزاهة السوق واستقراره المالي.

ورغم الدور الحيوي الذي تضطلع به شركات الوساطة، إلا أن تطور أنماط عملها أفرز إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بمدى المسؤولية المدنية التي يمكن أن تُسأل عنها عند وقوع أضرار للمستثمرين نتيجة الإخلال بواجباتها أو استخدام أنظمة تقنية غير دقيقة. فالمسؤولية المدنية تُعدّ الإطار القانوني الذي يضمن جبر الضرر وحماية حقوق المستثمرين، غير أن القواعد التقليدية للمسؤولية قد لا تكون كافية للتعامل مع الأضرار المعقدة الناتجة عن الأنظمة الإلكترونية أو القرارات المؤتمتة. وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم نطاق هذه المسؤولية ومدى كفاية الإطار النظامي القائم في تنظيمها بما يتلاءم مع طبيعة الوساطة الرقمية.

تؤدي سياسات الإفصاح الإلكتروني والحوكمة الرقمية دوراً وسيطاً مهماً في تفسير العلاقة بين التطور التقني والمسؤولية المدنية؛ إذ يُفترض أن تساهم نظم الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الشفافية والحد من المخاطر القانونية من خلال تمكين المستثمر من الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب. كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية في شركات الوساطة يساهم في ضبط آليات اتخاذ القرار والتقليل من أخطاء الأنظمة الآلية. غير أن غياب إطار نظامي واضح ينظم الإفصاح الإلكتروني ودرجة الرقابة على استخدام الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في زيادة حالات الخلل المعلوماتي أو إساءة استخدام البيانات، مما يُضاعف من احتمالات قيام المسؤولية المدنية.

أصبح الذكاء الاصطناعي والإفصاح الإلكتروني عنصرين فاعلين في بيئة الوساطة المالية المعاصرة. فالذكاء الاصطناعي بات يُستخدم في تحليل الأسواق وتقديم التوصيات الاستثمارية وتنفيذ الأوامر بصورة مؤتمتة، بينما أصبح الإفصاح الإلكتروني الوسيلة الرئيسة للتواصل بين الشركات والمستثمرين. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على هذه التقنيات قد يترتب عليه أخطاء حسابية أو معلومات مضللة تؤثر في قرارات المستثمرين وتُحدث أضراراً مالية جسيمة. ومن هنا تنشأ التساؤلات القانونية الجوهرية حول تحديد من يتحمل المسؤولية عند وقوع الضرر: هل هي شركة الوساطة، أم النظام البرمجي، أم الجهة الرقابية التي أجازت استخدامه؟ كما يثار التساؤل حول مدى قدرة القواعد الحالية في نظام السوق المالية على ضبط هذه العلاقة المعقدة.

وعلى الرغم من تزايد أهمية الإفصاح الإلكتروني وانتشار استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمات الوساطة المالية، إلا أن الدراسات القانونية العربية – بخلاف بعض الإسهامات الأجنبية – ما زالت محدودة في تناولها لهذه العلاقة من زاوية المسؤولية المدنية. فلم تحظ مسألة تحديد المسؤولية الناشئة عن أخطاء الأنظمة الذكية أو تقصير الإفصاح الإلكتروني بالبحث والتحليل الكافيين في الفقه أو القضاء المحلي. ومن هنا تظهر الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها من خلال تحليل مدى كفاية الإطار النظامي القائم لمعالجة صور المسؤولية الجديدة الناتجة عن استخدام التكنولوجيا في الوساطة المالية، ومقارنة ذلك بالأنظمة الدولية الأكثر تطوراً، بما يسهم في تقديم مقترحات عملية لتطوير التنظيم القانوني وتعزيز حماية المستثمرين.

الخلاصة التحليلية:

هذه الصياغة للمشكلة البحثية تتسم بالوضوح، والتدرج المنطقي، والترابط المنهجي؛ حيث بدأت بتوصيف القطاع وأهميته، ثم أبرزت جوهر الإشكال المتمثل في المسؤولية المدنية (المتغير التابع)، مروراً بدور الإفصاح الإلكتروني والحوكمة الرقمية كمتغير وسيط، وانتهاءً بتوضيح العلاقة مع المتغير المستقل (الذكاء الاصطناعي والإفصاح)، ثم تحديد الفجوة البحثية التي تبرر إجراء الدراسة.



Thank You